

دراسة وتحليل تأثير الإيرادات والنفقات العامة في إطار الميزانية العامة للدولة على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر_دراسة قياسية -

Study and Analysis of the Impact of Public Revenues and Expenditures within the Framework of the State Budget on Macroeconomic Equilibrium Indicators in Algeria – An Empirical Study

محمد الشريف الأمين¹، مراس محمد²، سيد أحمد ستي³

¹ المركز الجامعي إليزي (الجزائر)، m.c.elamin@cuillizi.dz

² المدرسة العليا للاقتصاد وهران (الجزائر)، merras_med@hotmail.fr

³ المركز الجامعي إليزي (الجزائر)، setti.sidahmed@cuillizi.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير الإيرادات والنفقات العامة في إطار الميزانية العامة للدولة على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2011)، وذلك باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي VAR، وبالاعتماد على مخرجات برنامج « Eviews » و بالتالي تهدف الدراسة إلى الوصول إلى نتيجة مهمة وهي هل يمكن اعتبار السياسة الانفاقية والجبائية المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية في الفترة الممتدة من 1970 الى 2013 كأداة لضبط الاقتصاد الكلي. كلمات مفتاحية: ميزانية الدولة، السياسة المالية، السياسة النقدية، التوازن الاقتصادي الكلي، الاقتصاد الجزائري، نماذج VAR.

Abstract:

This study aims to measure the impact of public revenues and expenditures, within the framework of the state's general budget, on the indicators of macroeconomic equilibrium in Algeria during the period 1970–2011. The analysis employs Vector Autoregression (VAR) models and relies on the outputs of the Eviews software. Accordingly, the study seeks to answer an important question: Can the expenditure and fiscal policies adopted by the Algerian government during the period from 1970 to 2013 be considered effective tools for regulating the macroeconomy?

Keywords: State budget, fiscal policy, monetary policy, macroeconomic equilibrium, Algerian economy, VAR models.

مقدمة :

من أبرز القضايا التي تثير الاهتمام والجدل بين الماليين والاقتصاديين تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ويمكن اعتبار أن السياسة المالية أحد المحاور الأساسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث تستخدم مكونات الميزانية العامة للدولة المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة للتأثير على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، غير أنّ التنسيق والتكامل بين السياسة المالية والنقدية يعتبر أمراً ضرورياً، وذلك لأنّ لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أنّ تكامل كل من أهدافهما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، والجزائر مثل بقية دول العالم الثالث قامت بالتوسّع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الانفاقية والإيرادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد. وبالتالي يظهر تساؤل حول التأثيرات لهذه البرامج الانفاقية و السياسات الجبائية على التوازن الاقتصادي الكلي، وبدون إطالة نطرح الإشكالية الجوهرية التالية: هل يمكن اعتبار الميزانية العامة كأداة في يد الدولة تستطيع من خلالها ضبط الاقتصاد الكلي الجزائري؟ وبالتالي لتحقيق هذه الورقة ارتأينا أن نقسم البحث إلى:

1. مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل التحوّل من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر.
2. تأثير الإيرادات والنفقات العامة في إطار الميزانية العامة للدولة على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2013).

1- مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل التحوّل من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيّرات هامة أملت لها الظروف والتحوّلات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية، الإيديولوجية والسياسية... الخ، فنجدها غداة الاستقلال قد تبنت استراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، إلا أن هذه السياسة باءت بالفشل، وأصبح الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي ابتداءً من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية المعاكسة وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة دفعت بالجزائر إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه.

خلال كل مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر، كان للسياسة المالية الدور البارز في تحقيق الأهداف التنموية كصورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأداة من أدوات تنفيذ البرامج الحكومية: السياسة المالية في مرحلة الاقتصاد المخطّط : بعد الاستقلال عملت الجزائر جاهدة على التخلّص من كل قيود التبعية الاقتصادية لفرنسا، ولكن هذا لم يكن بالأمر السهل نتيجة عدم توفر القوّة الاقتصادية للقطاع العام، فإنه كان من غير الممكن الشروع في تأسيس نظام مركزي قوي، هذا ما انعكس بشكل مباشر على السياسة الانفاقية والجبائية للجزائر خلال هذه الفترة:

السياسة الانفاقية: ارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير من 25,98% من الناتج المحلي

الخام سنة 1967 إلى حوالي 43% من هذا الناتج سنة 1986.

يمكن تفسير ظاهرة تزايد حجم الإنفاق العام بظاهرة التصنيع وما تتطلبه من ارتفاع في حجم الاستثمارات الصناعية، وهذا إذا نظرنا إلى الاتجاه العام لكل من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، بحيث أنّ زيادة النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة أدى إلى زيادة دور الدولة في القطاع الإنتاجي وغير الإنتاجي، كما أدى إلى نمو الدخل الفردي الذي كان للنفقات العمومية الدور الكبير في زيادته، والذي تجلّى في زيادة القدرة الشرائية للأفراد. أنظر في الملحق الشكل رقم 01:

تميّزت هذه المرحلة بحضور قطاع عمومي قويّ على الساحة الاقتصادية، خاصة بعد الإعلان الرسمي لاعتماد النظام الاشتراكي سنة 1971 م، والذي اعتمد بدوره على التخطيط المركزي كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية، والذي استدعى تدخلا قويا للقطاع العام في الأمور الاقتصادية، برز واضحا من خلال ارتفاع الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة ليصل في سنة 1986 م مثالا إلى حوالي 47.65%، بعدما كان يمثل 25.98% سنة 1967 م، وهذا كانعكاس مباشر لنموذج الصناعات المصنّعة المعتمد من طرف الجزائر، وتبنيه كمحرك رئيسي لإستراتيجية التنمية الاقتصادية في البلاد، ومن تم التركيز كان واضحا على الاستثمارات الصناعية في قطاع المحروقات بعد تأميمها سنة 1971 م، وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات الكبرى استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي جد إيجابية، إذ بلغت نسبة 9.21% سنة 1978، كما امتصت عددا لا بأس به من اليد العاملة العاطلة، إذ انخفضت نسبة البطالة إلى حوالي 13.28% سنة 1983 حسب البيانات الحكومية.

السياسة الجبائية: خلال هذه الفترة، نرى أن السياسة الضريبية بالجزائر اعتمدت بشكل كبير على الجباية البترولية

التي انتقلت من 24,7% من مجموع الإيرادات سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985، مع تجاوزها لنسبة 60% سنوات 1980، 1981، 1974 نظرا لارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات أين بلغت: \$35,93، \$36,83، و\$46,04 على التوالي. بالمقابل، عرفت الجباية العادية نوعا من الانخفاض، إذ انتقلت من 75,3% من مجموع الجباية الكلية سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985، مع تحقيق أدنى مستوى لها سنة 1981 بنسبة 33,6%. وهذا ما أدى إلى الاحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج قطاع المحروقات، مع الرفع النسبي لنسب الضرائب المطبقة خاصة TUGP وتعديل سلم حساب قيمة ITS، وأيضاً تعديل الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية (BIC). غير أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 (من \$27,56 للبرميل سنة 1985 إلى \$14,4 سنة 1986) أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي 20% (من 50% سنة 1985 إلى 30% سنة 1986)، وهذا ما كان له انعكاس

مباشر على إيرادات الدولة الكلية بحيث انخفضت هي الأخرى من 38% من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1981-1985 إلى 28% من هذا الإجمالي خلال الفترة 1986-1990.

السياسة المالية في مرحلة الإصلاحات: لقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986 الوقع الكبير على الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات، والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، فقد أنتجت سياسات الإنعاش والتنمية المعتمدة في خضم الاقتصاد الموجه فجوات عميقة، خلقت فيه عدة اختلالات أوصلته إلى حد العجز في توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء خدمة المديونية الخارجية والتي تحولت مع مطلع التسعينات إلى بالوعة ضخمة تلتهم إيرادات البلاد. ومن تم تأكد للسلطات العليا في البلاد أنّ إخراج الاقتصاد الجزائري من فخ المديونية والركود المتواصل لن يكون إلا بإجراء تعديلات عميقة في هيكله، وهذا ما يستوجب كثيرا من التمويل، ونظرا للضائقة المالية للجزائر في تلك الفترة لم يكن هناك العديد من الخيارات أمام الجزائر إلا التوجه إلى المؤسسات المالية الدولية للحصول على التمويل اللازم والمساعدة التقنية في إطار ما عرف ببرامج التثبيت¹ والتعديل الهيكلي².

السياسة الإنفاقية: عند تفحصنا لنفقات التسيير خلال فترة الإصلاحات، لاحظنا أنّ هذه النفقات عرفت تفاقما حادا وكان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة إذ استحوذت على نسبة تتراوح ما بين 25,30% كحدّ أدنى سنة 1990 و79% كحدّ أقصى من إجمالي النفقات وهذا سنة 1998، ويرجع التزايد في نفقات التسيير إلى اعتبارات سياسية واجتماعية بالإضافة إلى اعتبارات اقتصادية. أما فيما يخص تطوّر نفقات التجهيز، فقد عرفت تزايدًا مستمرًا خلال الفترة (1990-1995) نتيجة تنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية، مع إعطاء الأولوية إلى إتمام البرامج الجارية والمقدرة في نهاية سنة 1994 بـ 330 مليار دج³؛ أما خلال الفترة (1996-1998) عرفت نفقات التجهيز تذبذب حيث انخفضت سنة 1996 نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لخفض الإنفاق وترشيده، غير أنها عادت للارتفاع مرة ثانية سنة 1997 و 1998 وذلك نتيجة تشجيع الاستثمار وبالأخص في القطاعات الحساسة مثل الري، التربية... إلخ، بالإضافة إلى الاستمرار في البرامج الجارية والمقدرة نهاية سنة 1997 بـ 449,4 مليار دج⁴، ارتفاع تكاليف الاستثمار الذي تسبب فيه خفض قيمة الدينار الجزائري والإنفاق اللازم لإعادة إصلاح البنية التحتية التي لحق بها الضرر نتيجة للصراع المدني: أنظر الملحق الشكل رقم 02.

السياسة الجبائية: لقد عرفت الإيرادات العمومية في بداية هذه الفترة نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت من 14,92 \$ للبرميل سنة 1988 إلى 23,73 \$ سنة 1990 بسبب حرب الخليج العربي، وكذلك نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991، أما فيما يخص الجبائية العادية نجد أنها انتقلت من 41,47% من مجموع الجبائية الكلية سنة 1993 إلى حوالي 47,54% من هذا المجموع سنة 1998 وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار النفط في هذه السنة (من 19,09 \$ للبرميل سنة 1997 إلى 12,72 \$ سنة 1998) مما كان له الأثر البين على انخفاض حصيلة

الجباية البترولية، فإذا تفحصنا هيكل هذه الجباية العادية، فسنجد أن الضرائب غير المباشرة قد أخذت حصة الأسد إذ انتقلت من 2,8% من مجموع الإيرادات الكلية سنة 1992 إلى 16,9% من هذا المجموع سنة 1993، لتبلغ ذروتها سنة 1998 بنسبة 20% من نفس المجموع نظرا للأسباب السالفة الذكر⁵. السياسة المالية في مرحلة الإنعاش الاقتصادي: إنَّ المتنبِّع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أنَّ البلاد بصدد خوض تجربة تنمية جديدة، اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجّه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية ممتدة خلال الفترة (2001-2014) وهي:

- **المخطط الثلاثي (2004-2001):** يسمى « برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي »: خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، ليصبح في نهاية الفترة 1.216 مليار دج أي ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمشاريع سابقة.
- **المخطط الخماسي الأول (2009-2005):** يسمى « البرنامج التكميلي لدعم النمو »: خصصت له مبالغ مالية أولية بمقدار 8.705 مليار دج أي 114 مليار دولار أمريكي، لتصبح في نهاية الفترة 9.680 مليار دج أي حوالي 130 مليار دولار أمريكي، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.
- **المخطط الخماسي الثاني (2014-2010):** يسمى « برنامج توطيد النمو الاقتصادي »: خصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، ويدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاق الاقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، وتدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات⁶.

السياسة الانفاقية: إنَّ عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة

المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تمويلية تنموية، عبّر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي من 28.31% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة 2003، فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج موازنة الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى.

في سنة 2001 ارتفع حجم الإنفاق العام (7,55%) ويعود ذلك إلى زيادة كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز فأما نفقات التسيير فقد ارتفعت بنسبة 25,6% مقارنة مع سنة 2000، كما أنّ نسبة هذه النفقات من الناتج المحلي الإجمالي شهدت ارتفاعا نسبيا وصل إلى 22,8%، ونفس المسار عرفته نفقات التجهيز خلال سنة 2001 بحيث ارتفعت بنسبة 45% مقارنة بسنة 2000، ويعود ذلك إلى بداية تجسيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي اعتمده قانون المالية التكميلي لسنة 2001. كما نلاحظ أنه في سنة 2008 فقد تواصل الإنفاق العام في الارتفاع ليصل إلى 414 مليار دج، نتيجة ارتفاع كل من نفقات التسيير (نسبة 52,95% من النفقات العامة) ونفقات التجهيز (نسبة 47,08% من النفقات العامة). أما في سنة 2011، ارتفع الإنفاق العام بـ 28,3% مقارنة مع سنة 2010، حيث بلغت نفقات التسيير الجارية حوالي 26,4% من الناتج المحلي الإجمالي، أما نفقات التجهيز فقد بلغت نسبتها 13,4% من نفس الناتج بقيمة قدرها 1934.2 مليار دج.

السياسة الجبائية : شهدت إيرادات الجبائية العادية تطورا ملحوظا خلال فترة الإنعاش الاقتصادي، حيث بلغت

مساهمتها في الإيرادات الإجمالية سنة 2002 م 43,25%، وهذا راجع لعدة عوامل نذكر منها تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي، والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش والتهرب الضريبي، بالإضافة إلى الأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة، كما عرفت بنود الإيرادات الجبائية المتمثلة في الضريبة على المداخل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات، بالإضافة إلى الحقوق الجمركية والتسجيلات والطابع ارتفاعا ملحوظا، ويعود السبب الرئيسي في الارتفاع إلى الضرائب على السلع والخدمات التي عرفت 37,5% كنسبة مساهمة في إجمالي الإيرادات خارج المحروقات و13,9% كنسبة مساهمة في إيرادات الميزانية العامة للدولة في سنة 2002 م، بالإضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات IBS. أما بالنسبة للجبائية البترولية، حيث انتقلت مساهمتها من 59,33% سنة 2004 إلى 67,95% سنة 2006 م، وهذا راجع بالطبع إلى ارتفاع أسعار البترول ومشتقاته خلال هذه الفترة. كما يمكن ملاحظة التراجع الطفيف في نسبة الجبائية البترولية بين سنتي 2006 و 2007، حيث تراجعت بـ 1,31%، وذلك بالرغم من الارتفاع المستمر في أسعار المحروقات وبالتالي يمكن تفسير هذا التراجع الطفيف إلى تحسن قيمة الدينار بنسبة 4,5% مقارنة بالدولار، وذلك بفعل الانخفاض الخفيف في كمية المحروقات المصدرة بين 2006 و 2007 م.

وفي الختام يمكن القول أن السياسة المالية ساهمت خلال فترة الإنعاش الاقتصادي بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية⁷، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، وقد مثلت نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2009 حوالي 486 مليون دولار أمريكي، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 6.8% سنة

2003، نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8 %، أما معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33 % سنة 2002 و1.64 % سنة 2005، احتياطي من العملة جد معتبر (140 مليار دولار سنة 2009)⁸.

2- تأثير الإيرادات والنفقات العامة في إطار الميزانية العامة للدولة على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2013):

1-2-الإطار النظري للدراسة القياسية: عند بحثنا في الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، لاحظنا أن هذه الدراسات تنقسم إلى قسمين: المنهجية البحثية الأولى تعتمد على تقدير نماذج قياسية هيكلية، ويتكون هذا النوع من النماذج على عدد كبير جدا من المعادلات، التي قد يصل أحيانا إلى 900 معادلة، وتعد نماذج « IS-LM » شكلا مبسطا من النماذج الهيكلية، وقد استخدم هذا النوع من النماذج بشكل كبير من قبل مؤيدي المدرسة الكينزية. أما المنهجية البحثية الثانية فهي تعتمد على النماذج القياسية المختصرة التي تربط بين الدخل والسياسة النقدية والمالية بشكل مباشر، وقد تم بناء أول نموذج قياسي مختصر في عام 1964 م من قبل رائد المدرسة النقدية « Milton Friedman » وزميله « David Meiselman ». وفي عام 1968 م قام الاقتصاديان « Leonall Anderson » و « Jerry Jordan » بتطوير نموذج قياسي مختصر تفادى العديد من الانتقادات التي وجهت للنموذج السابق، وقد عرف هذا النموذج لاحقا بنموذج « سانت لويس »، ويتكون هذا النموذج من معادلة واحدة تأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{i=0}^n b_i \Delta M_{t-i} + \sum_{i=0}^n c_i \Delta G_{t-i} + \mu_t$$

حيث أن:

Y: الناتج الداخلي الخام.

M: القيمة الاسمية لمتغير السياسة النقدية (عرض النقود أو القاعدة النقدية أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية أو الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص).

G: القيمة الاسمية لمتغير السياسة المالية (الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري و الرأسمالي، أو الإيرادات الحكومية، أو رصيد الموازنة العامة).

Δ: الفرق الأول للسلسلة الزمنية.

a: الثابت في المعادلة.

b,c: معاملات النموذج المجهولة.

μ_t: حد الخطأ.

i (i=1,2,3.....n): تشير إلى فترات الإبطاء أو التخلف الزمني.

2-2- الدراسة القياسية : كما أشرنا سابق نستخدم في الدراسة نموذج سانت لويس « st Louis model » ، حيث أخذ هذا النموذج الإنفاق الحكومي (G) كمتغير يمثل السياسة المالية ، عرض النقود (M) كممثل عن السياسة النقدية ، وذلك لتبيان طريقة التمويل وأثرها على الفعالية المرجوة لسياسة الإنفاق الحكومي على الناتج ، وتقوم الدراسة بتكليف هذا النموذج مع معطيات الاقتصاد الجزائري بإضافة الإيرادات النفطية (R) كمتغير ثالث يمثل القطاع الخارجي⁹ ، و يأخذ النموذج الشكل التالي:

$$PIB=f(G,R,M)$$

$$PIB=\alpha_0+\alpha_1.G+\alpha_2.R+\alpha_3.M$$

وبالرجوع إلى الدراسة القياسية فسنقوم بتقدير النموذج قيد الدراسة بطريقة المربعات الصغرى MCO ، وذلك خلال الفترة (1970-2011) ، والنموذج اللوغاريتمي يأخذ الشكل التالي:

$$\text{Log}(PIB)=c(1)+c(2)*G+c(3)*R+c(4)*M$$

و نتائج التقدير مبينة كالتالي ، وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews: أنظر الملحق مخرجات البرنامج 01

لقد تم تقدير معالم هذا النموذج في الجزائر خلال الفترة (1970-2011)، وبفحص المعلمات المقدرة تبين وجود معلمات غير معنوية إحصائيا ، ولا تأخذ إشارتها الصحيحة المتوقعة اقتصاديا ، وهي معلمة عرض النقود وباستخدام أسلوب استبعاد المتغيرات غير المعنوية إحصائيا¹⁰ ، تم إعادة التقدير والتوصل إلى المرحلة النهائية والتي كانت نتائجها كالتالي: أنظر الملحق مخرجات البرنامج 02

■ الدلالة الإحصائية للنموذج: يشير هذا النموذج إلى قوة العلاقة الارتباطية بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) كمتغير تابع وكل من الإنفاق الحكومي (G) والإيرادات (R) كمتغيرات مستقلة ، ومن خلال نتائج التقدير نلاحظ أن 96,4% من التغيرات في الناتج راجعة إلى التغيرات في الإنفاق الحكومي والتغير في الإيرادات النفطية ، وهذا ما يوضحه معامل التحديد « R-squared » ، كما أنّ اختبار « ستودنت » و« فيشر » يبيّنان معنوية الدلالة الإحصائية لهذا النموذج ، أما بالنسبة لاختبار « Durbin-Watson » والذي يسمح بالعثور على الارتباط الذاتي للأخطاء فهو يؤكد عدم وجود هذا الارتباط وبالتالي فالنموذج صالح إحصائيا لاتخاذ القرار.

■ التفسير الاقتصادي لهذا النموذج: يبيّن هذا النموذج أنّ الإنفاق الحكومي له أثر كبير على الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع بقية المتغيرات ويتجلى لنا ذلك من خلال معامل الانحدار الذي بلغ 1,043 ، وهذا يعني أنه إذا زاد الإنفاق الحكومي بمعدل دينار واحد فإنّ الناتج القومي سيزداد بمقدار 1,043 ، ونفس التفسير بالنسبة للإيرادات النفطية ، كما نلاحظ وجود تقارب بين معامل الانحدار لكل من الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية ، وهذا دليل واضح

على وجود ارتباط وثيق بينهما، مما يعني أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي.

بما أننا سنعالج الظاهرة في المدى الطويل فإننا سنعتمد في الدراسة القياسية على نماذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR)، تعتبر نماذج متجهات الانحدار الذاتي (Vector Auto regression Models) المختصرة في الرمز VAR كحالة عامة لسيرورة الانحدار الذاتي مع تعدد المتغيرات، وقد تم تطوير هذه النماذج من قبل Sims (1980) مقترحا إياها كنماذج بديلة للنماذج القياسية التجميعية المستوحاة من الفكر الكينزي التي كانت تعاني نوعا من القصور، ومن أجل فهم طبيعة سير الاقتصاد الكلي على الاقتصادي أن ينظر إلى هذا الأخير على أنه نموذج ديناميكي احتمالي لمجموعة من المتغيرات يأخذ بعين الاعتبار الصدمات العشوائية الحالية و الماضية، وهذا ما ترجمه حقيقة نماذج VAR التي تعتبر كأداة تجريبية مناسبة جدا لفهم طبيعة تأثير هذه الصدمات.

تقوم هذه الدراسة على قياس مدى تأثير كل من الإيرادات والنفقات العامة للجزائر ضمن الموازنة العامة على الناتج الوطني في المدى الطويل، وذلك باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي VAR، وبالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 06، مع العلم أنّ إحصائيات الدراسة هي ممتدة من سنة 1970 إلى سنة 2011 مستخرجة من معطيات البنك العالمي بالأسعار الثابتة، ولتطبيق هذه الدراسة يجب تتبع الخطوات التالية:

■ دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة، وسوف نعتمد على سلسلة الإيرادات

العامة (R) وسلسلة الإنفاق الحكومي (G) وسلسلة الناتج الوطني (PIB)؛

■ دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات؛

■ حساب عدد التأخرات في نموذج VAR والقيام بتقديره؛

■ استخراج دوال الاستجابة الدفعية؛

المرحلة الأولى: نستعمل اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة ما مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في البحث و تجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، من خلال استعمال اختبار (ADF) Kwiatkowski, Phillips, Augmented Dickey-Fuller، اختبار Phillips-Perron (PP)، اختبار (KPSS)، اختبار Schmidt, Shin وبالتالي سوف نعتمد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root test) لتحديد الخصائص الغير ساكنة (non-stationary) للمتغيرات السلسلتين الزمنيةتين على حد سواء في المستويات (levels) أو في الفرق الأول يستعمل اختبار ديكي فولر (DF)، أو ديكي فولر المطور (ADF) (في هذا البحث سنكتفي بالاختبار الأخير) حيث يستعمل هذا الاختبار باتجاه الزمن (Time trend) أو بدونه، رغم الاستعمال الواسع لهذا الاختبار إلا أنه يعاني مشكلة عدم أخذه بعين الاعتبار عدم وجود مشكلة اختلاف التباين و اختبار توزيع الطبيعي (Test

(de normalité) الموجودة سلسلة زمنية ما، و لذا يستعمل اختبار آخر إضافي لاختبار جذر الوحدة، و هو اختبار فيليبس و بيرسون (Phillip-Perron (PP))، لأن لديه قدرة اختباريه أفضل و أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرة، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختباري DF، في اختبارات جذر الوحدة (عموماً) يستخدم الاختبارين (ADF) و (PP)، بجانب اختبار الاستقرار (KPSS) و هذا الاختبار يعالج بعض أوجه الضعف في فعالية الاختبارين (ADF) و (PP) في حال وجود ارتباط ذاتي للتباين، يمكن القول بأن نتائج هذه الاختبارات تكمل بعضها البعض، وبالتالي في حال اتفقا على نتيجة واحدة تصبح النتيجة أكثر دقة. أنظر الملحق الجدول رقم 02

بالنسبة لاختبار ADF يلاحظ من الجدول عند المستوى (Level) أن القيمة المطلقة $t\hat{\Phi}_j$ التي تخضع لتوزيع Student لكل المتغيرات أصغر من القيمة المطلقة و الحرجة الجدولية عند مستوى 1% و 5% و 10%¹¹، ومنه عدم رفض الفرضية العدمية H_0 ، أي وجود جذور وحدة (Unit Root)، وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية، بعد ذلك نتقل إلى اختبار التفاضلات الأولى للمتغيرات، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أنه عند التفاضل الأول أصبحت القيمة المطلقة $t\hat{\Phi}_j$ لكل المتغيرات أكبر من القيم المطلقة و الحرجة الجدولية عند مستوى 1% و 5% و 10%، وبالتالي فإن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى حسب اختبار ADF. ونفس الشيء بالنسبة لاختبار PP نلاحظ أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى والعكس بالنسبة لاختبار KPSS.

المرحلة الثانية: اختبار العلاقات السببية لGranger: (Test des relations causales)، حيث إن تحديد العلاقات السببية ما بين المتغيرات الاقتصادية يسمح في العديد من الأحيان بتحديد نوع العلاقة ما بين هذه المتغيرات في المدى القصير، و هذا ما يتيح لنا معلومات تمكننا من الفهم النظري الجيد للظواهر الاقتصادية وبالتالي أصبحت المعرفة السببية كشرط ضروري لتأسيس جيد للسياسة الاقتصادية.¹² عموماً يمكن القول أن المتغير X يتسبب في المتغير Y إذا كان توقع Y الذي يعتمد بشكل كبير على معرفة ماضي المتغيرين X و Y هو أحسن من توقع Y الذي يعتمد فقط على ماضي Y. و يمكن التعبير عن ذلك رياضياً كالتالي:

$$\begin{aligned} E[Y_t / Y_{t-1}, X_{t-1}] &\neq E[Y_t / Y_{t-1}] && X \text{ يتسبب في } Y \text{ عند الفترة } t \text{ إذا كان:} \\ E[Y_t / Y_{t-1}, X_t] &\neq E[Y_t / Y_{t-1}, X_{t-1}] && X \text{ يتسبب فورياً في } Y \text{ عند الفترة } t \text{ إذا كان:} \\ V_\varepsilon[Y_t / Y_{t-1}, X_{t-1}] &\neq V_\varepsilon[Y_t / Y_{t-1}] && X \text{ لا يتسبب في } Y \text{ عند الفترة } t \text{ إذا كان:} \end{aligned}$$

حيث أن V_ε هي مصفوفة تباين التباين المشترك لأخطاء التوقع.

وعليه سنحاول أن نظهر العلاقات السببية ما بين متغيرات الدراسة من أجل تفسير أثر متغيرات السياسة المالية على الناتج الوطني، وذلك من أجل تدعيم التحليل أكثر. والنتائج كانت كالآتي: أنظر الملحق مخرجات البرنامج 03:

من خلال النتائج الموضحة أعلاه تم التأكد من أنّ الإنفاق الحكومي (G) والإيرادات العامة (R) لهما تأثير على الناتج الوطني (PIB)، و نلاحظ ذلك جليا من خلال مقارنة قيمة F فيشر المحسوبة مع قيمة F الجدولية، أما قيم F المحسوبة فهي مبينة أعلاه، أو من خلال مقارنة الاحتمال الموجود في العمود الأخير من الجدول مع القيمة 0,05، فلو نظرنا مثلا إلى السطر الثاني الذي يدرس العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي (G) و PIB فنلاحظ أن قيمة الاحتمال مساوية لـ 0,0301، وهو احتمال أصغر من القيمة 0,05، وبالتالي نقول أن G يؤثر في PIB، ونفس التحليل بالنسبة للفرضيات الأخرى.

المرحلة الثالثة: سنقوم بحساب عدد التأخرات في نموذج VAR والقيام بتقديره وتحدد درجة تأخير المسار P للنموذج VAR بمعيارين هما: Schwarz و Akaike :
إنّ طريقة اختيار درجة التأخير تعتمد على تقدير كل نماذج VAR من أجل درجة تتغير من "0" إلى "h"، بحيث (h) هو أكبر تأخر مقبول من طرف النظرية الاقتصادية، أو من طرف المعطيات الموجودة، ودوال AIC(P) و SC(P) يحسبان بالطريقة التالية:

$$AIC(P) = \ln[\det|\sum e|] + \frac{2K_p^2}{n}$$

$$SC(P) = \ln[\det|\sum e|] + \frac{K_p^2 \ln(n)}{n}$$

AIC: هو معيار Akaike و P: درجة تأخر النموذج.

SC: معيار Schwarz و N: عدد المشاهدات.

K: عدد متغيرات النموذج.

$\sum e$: مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للبيانات ونختار التأخر p على أساس أصغر قيمة تعطي للمعيارين AIC و SC

النتائج أعلاه الملحق لمخرجات البرنامج 04 تشير إلى ضرورة أخذ فجوة زمنية واحدة من خلال جميع المعايير المستخدمة ومنه نعلم على فترة إبطاء واحدة في المرحلة القادمة.
أما نتائج تقدير نموذج VAR(1) هي كما يلي: انظر الملحق لمخرجات البرنامج 05:

- التفسير الإحصائي لنموذج VAR(1):

▪ بالنسبة لمعادلة الناتج الوطني الإجمالي (PIB):

$$PIB = 1.03670616 * PIB(-1) - 0.12425002 * G(-1) + 0.002285458 * R(-1) + 2.82242232$$

لتفسير المعادلة أعلاه إحصائيا نقوم بمقارنة قيمة t ستودنت الجدولية والتي تساوي 1,95 عند مستوى معنوية 5% مع قيم t المحسوبة، فنلاحظ أنّ قيمة الناتج الوطني السابقة بفترة إبطاء واحدة تساهم في تفسير المتغير PIB لأن قيمة t الجدولية أصغر من قيمة t المحسوبة والتي تساوي 14,01، على عكس الإنفاق الحكومي المبطل (-1) والإيرادات المبطل (-1)، حيث نلاحظ عدم مساهمتهما في تفسير PIB، فقد بلغت

قيمة t المحسوبة على التوالي : 1,55- و 0,18. كما تشير النتائج إلى قوة العلاقة الارتباطية بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) كمتغير تابع وكل من الناتج المحلي الإجمالي المبطل بفترة واحدة (-1) PIB والإنفاق الحكومي السابق (-1) G والإيرادات العامة السابقة (-1) R كمتغيرات مستقلة. ومن خلال نتائج التقدير نلاحظ أن 99,15% من التغيرات في الناتج راجعة إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة السابقة الذكر.

■ بالنسبة لمعادلة الإنفاق العام (G) :

$$G = 0.378235*PIB(-1) + 0.4665687*G(-1) - 0.001453850*R(-1) + 6.5574220$$

نلاحظ أن قيمة الناتج الوطني السابق بفترة إبطاء واحدة يساهم في تفسير المتغير G لأن قيمة t الجدولية أصغر من قيمة t المحسوبة والتي تساوي 2,62، كما نلاحظ مساهمة الإنفاق الحكومي السابق (-1) G في تفسير المتغير G حيث كانت قيمة t المحسوبة له مساوية لـ 2,99، بينما لم تعمل الإيرادات السابقة (-1) R في تفسير G لأن قيمة t ستودنت لها بلغت -0,06 وهي قيمة أصغر من نظيرتها الجدولية، وتشير النتائج كذلك إلى قوة العلاقة الارتباطية بين الإنفاق العام (G) كمتغير تابع وكل من الناتج المحلي الإجمالي المبطل بفترة واحدة (-1) PIB والإنفاق الحكومي السابق (-1) G والإيرادات العامة السابقة (-1) R كمتغيرات مستقلة. فنتائج التقدير تدل على أن 95,34% من التغيرات في الإنفاق العام راجعة إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة السابقة الذكر.

■ بالنسبة لمعادلة الإيرادات العامة R:

$$R = - 0.3033985*PIB(-1) + 0.384370*G(-1) + 0.874910*R(-1) - 0.233377$$

نلاحظ أن قيمة الناتج الوطني السابق بفترة إبطاء واحدة لا يساهم في تفسير المتغير R لأن قيمة t الجدولية أكبر من قيمة t المحسوبة والتي تساوي -0,47، كما نلاحظ عدم مساهمة الإنفاق الحكومي السابق (-1) G في تفسير المتغير R حيث كانت قيمة t المحسوبة له مساوية لـ 0,56، بينما ساهمت الإيرادات السابقة (-1) R في تفسير R لأن قيمة t ستودنت لها بلغت 8,27 وهي قيمة أكبر من نظيرتها الجدولية. وتشير النتائج كذلك إلى قوة العلاقة الارتباطية بين الإيرادات العامة (R) كمتغير تابع وكل من الناتج المحلي الإجمالي المبطل بفترة واحدة (-1) PIB والإنفاق الحكومي السابق (-1) G والإيرادات العامة السابقة (-1) R كمتغيرات مستقلة. فنتائج التقدير تدل على أن 79,79% من التغيرات في الإيرادات العامة راجعة إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة السابقة الذكر.

- التفسير الاقتصادي لنموذج VAR(1):

يمكن تفسير عدم مساهمة الإنفاق الحكومي المبطل بسنة واحدة وكذلك الإيرادات المبطل في تفسير الناتج الوطني الخام اقتصاديا في كون هذين المتغيرين يظهر تأثيرهما في المدى المتوسط والطويل، وبما أن الجزائر تتبع سياسة مالية توسعية فهي تقوم بضخ أموال ضخمة في الاقتصاد لكن غالبيتها توجه للقطاع غير الإنتاجي لذلك تأثير الإنفاق الحكومي في الجزائر على النمو الاقتصادي يكون ضئيل نسبيا، أما بالنسبة

الإيرادات العامة ونظرا لارتباطها الوثيق بالإنفاق العام، حيث أن الجباية البترولية هي المصدر الأساسي لتمويل النفقات العامة في الجزائر وبالتالي فإن تأثيرها هي الأخرى يكون في المدى المتوسط والطويل. المرحلة الرابعة: استخراج دوال الاستجابة الدفعية، تعمل هذه الدوال على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات (Shocks) التي تتعرض لها مختلف المتغيرات المتضمنة في نموذج VAR مع الزمن، وتنعكس كيفية استجابة هذه المتغيرات لتلك الصدمات ويظهر مجموع دوال الاستجابات لردة الفعل من خلال عدد مرات الصدمات وعدد المتغيرات.

■ آثار صدمة في الإنفاق الحكومي: حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10

سنوات، فإن

حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة بـ 1% (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير، غير أن هذا المضاعف صغير جدا و يقدر بحوالي: 0,024156% كحد أقصى في السنة الثالثة التي تلي الصدمة. أما في المدى المتوسط و الطويل فسيؤثر أثر ضعيف جدا حيث يقدر كأدنى حد في السنة العاشرة التي تلي الصدمة بـ 0,017956% ويمكن تفسير النتائج المحصل عليها بأن السياسات الإنفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينية، إذ أن الأثر الإيجابي الضعيف على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير سيؤدي إلى ارتفاع طفيف في حجم الطلب الكلي (ارتفاع الاستهلاك) في المدى المتوسط و البعيد، مما سينتج عنه نوع من الضغوط التضخمية المصاحبة بارتفاع عام في الأسعار. وفي ظل تفاقم عجز الموازنة الناتج عن ارتفاع الإنفاق و انخفاض الإيرادات، و أيضا ضرورة التخفيض من عرض النقود للحد من الضغوط التضخمية، لا بد لمعدلات الفائدة من الارتفاع كنتيجة حتمية لتطبيق هذه الإجراءات، مما سيؤدي إلى انخفاض في طلب القطاع الخاص و بالتالي ظهور نوع من آثار المزامحة على الاستثمار الخاص، التي ستمارس تأثيرا ضئيلا جدا على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي خلال الفترات المتبقية في فترة الاستجابة، ونتيجة هذا الانخفاض في النشاط الاقتصادي ستخفض الإيرادات العمومية خاصة منها الجباية العادية¹³.

■ آثار صدمة في الإيرادات العمومية: حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات

، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومية مقدرة بـ 1% (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على حجم الإنفاق الحكومي على طول فترة الاستجابة، إذ سيصل إلى حدود 0.1435% كحد أقصى في الفترة الرابعة. نفس هذا الأثر تمارسه هذه الصدمة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إذ يقدر هذا المضاعف بحوالي: 0.067636% كحد أقصى في السنة الأخيرة التي تلي الصدمة.

من خلال هذه النتائج، يبدو بأن الصدمات الإيجابية في الإيرادات العمومية (ارتفاع أسعار النفط مثلا) تمارس نوعا من الآثار الكينية، إذ أن الارتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالإيرادات العمومية (الجباية

البتروولية) يجعله يستجيب بشكل مباشر لصدمات هذه الأخيرة، غير أن الزيادة في الإنفاق الحكومي سيكون لها تأثير إيجابي على حجم الاستهلاك و النشاط الاقتصادي في المدى القصير كما رأينا سابقا، وهذا ما سينعكس إيجابيا مرة أخرى في المدى المتوسط على الإيرادات العمومية من خلال ارتفاع الجباية العادية خاصة ضرائب الدخل والضرائب على الاستهلاك، سامحا بذلك بظهور فائض في الموازنة العامة، هذا الفائض من شأنه أن يؤدي إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية (انخفاض التمويل النقدي للعجز) وأيضا تدني معدلات الفائدة من جراء ارتفاع الادخار العمومي، وبذلك ستكون هذه الوضعية ملائمة ومشجعة لمناخ الاستثمار بظهور نوع من آثار التكامل، مما سينعكس إيجابيا مرة أخرى على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي.

خلاصة: خلال قيامنا بالدراسة القياسية لقياس تأثير مكونات الميزانية العامة للدولة (الإيرادات والنفقات العامة) على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر (الناتج الوطني الخام) استنتجنا أنه رغم الأموال الضخمة الموجهة للاقتصاد إلا أن الإنفاق في الجزائر لا يؤثر إلا بنسبة ضئيلة على الناتج الوطني في المدى المتوسط والطويل، ويمكن إرجاع هذه النتائج إلى ما يلي:

- إن النظرة الكينزية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، إذ أن الزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار لم تؤد إلى زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي بالنظر للمشاكل الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع التي حالت دون تجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي مما أدى إلى ارتفاع حجم الواردات بنسب معتبرة خلال فترة تطبيق السياسة من أجل الاستجابة للطلب الكلي المتزايد
- إن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي تأثير ضعيف وغير مستدام إذ أن معدل النمو يتحدد أساسا بمستوى أداء قطاع المحروقات بالنظر للمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن النتائج المستخلصة ما يلي:

- إن السياسة الاتفاقية تميزت بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها من سنة لأخرى وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة، وقد مثلت نفقات التسيير فيها أكبر نسبة حيث بلغت في المتوسط 72 %، أما نفقات التجهيز هي الأخرى عرفت نمو متواصل، وهذا راجع لتراكم المشاريع غير المنجزة (الباقية) وخلق استثمارات جديدة
- إن السياسة الإيرادية في الجزائر تعتمد اعتماد شبه كلي على الإيرادات الجبائية بشقها (العادية والبتروولية) وقد عرفت تزايد مستمر وبمعدلات نمو متذبذبة بتذبذب إيرادات الجباية البتروولية، والتي ترتبط هي الأخرى بالتغيرات الخارجية والمتمثلة خصيصا في أسعار النفط.

التوصيات :

- إن تنفيذ أي سياسة اقتصادية في الجزائر يجب أن يتم ضمن إستراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة عن طريق تنفيذ مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية التي لا تتعارض أهدافها ، كما أن ضمان نجاح هذه الإستراتيجية يتطلب من الحكومة إعادة تفعيل أسلوب التخطيط الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق ،والذي أثبت نجاحه في عدد كبير من الدول النامية كدول جنوب شرق آسيا.
- إن نجاح أي برنامج تنموي في تحقيق أهدافه يتوقف على طبيعة وحجم هذه الأهداف ومن هذا المنطلق يتعيّن على الهيئات المكلفة بإعداد السياسات الاقتصادية في الجزائر تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق بالإضافة إلى تقليل عدد هذه الأهداف إلى أقل قدر ممكن ، باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية هذه السياسات من خلال تركيز مختلف المشاريع والعمليات ضمن قطاعات محددة.
- يتوقف استكمال تنفيذ أي سياسة تنموية على مدى توفر مصادر التمويل ،وعلى هذا الأساس يتعيّن على الحكومة تنوع مصادر تمويل سياسة الإنعاش الاقتصادي باعتبار أن اقتصر هذه المصادر على إيرادات الجباية البترولية سيؤدي إلى تعطيل هذه السياسة في حالة انهيار أسعار المحروقات.

المراجع :

- ¹ :برامج التثبيت ترتبط بالمدى القصير ،و تعمل على القضاء على الاختلال الذي يحدث على مستوى ميزان المدفوعات من خلال التحكم العقلاني والجيد للطلب المحلي على أساس ترشيد الإنفاق العام و صرامة السياسة النقدية و تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- ² :برامج التعديل هدفها ضمان استمرارية الأداء و الفعالية الاقتصادية في المدى الطويل و الناتجة عن برامج التثبيت من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد المتوفرة و زيادة معدلات الادخار و التراكم من أجل زيادة حجم الإنتاج ،و من تم فهي تركز على جانب العرض من خلال تحرير الأسعار و تشجيع الخوصصة و تحرير التجارة الخارجية و التوجه نحو زيادة الصادرات.
- ³:تقرير عن تنفيذ المخطط الوطني لسنة 1994 -جانفي 1996 -ص 2.

⁴ : Ministère des finances, **Rapport Sur La Situation Economique Et Sociale En 1997**(ONS), Edition Septembre, 1998, P 39.

⁵ :أ.شبي عبد الرحيم و أ.د.بن بوزيان محمد و أ.شكوري سيدي محمد ،الأثار الاقتصادية الكلية لصدّات السياسة المالية بالجزائر -دراسة تطبيقية - جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان ،الجزائر ، بدون تاريخ ،ص 08.

⁶ :أ.د.دريال عبد القادر و أ.سدي علي و أ.ستي حميد ،محاولة نمذجة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و تنافسية الاقتصاد الجزائري (2004-2011) ،أبحاث المؤتمر الدولي :تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف 1 ،الجزائر ، 11/12 مارس 2013 ،ص 11-10.

⁷ : اقتباس من كلمة رئيس الجمهورية الجزائرية « عبد العزيز بوتفليقة » في اجتماع مجلس الوزراء يوم الإثنين 24 ماي 2010 : « على امتداد عشر سنوات قمنا بتحسين الظروف اليومية للمواطنين في جميع الميادين ومكنا البلاد بفضل الإنفاق العمومي أساسا من دحر البطالة والحفاظ على نسبة نمو معتبرة من دون المحروقات . ويتعين علينا الآن القيام بوثبة نوعية أخرى بطبيعة الحال من خلال مواصلة التنمية الاجتماعية وتحديث الهياكل القاعدية لكن كذلك من خلال تنمير أوفى لقدراتنا الإنتاجية وإمكاناتنا الاقتصادية .»

⁸ شبيبي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمّل العجز الموازي والدين العام حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف أ.د.بن بوزيان محمد، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص 240.

⁹ :وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 295.

¹⁰ : تتضمن إدخال المتغيرات واحد بعد الآخر بخطوات متسلسلة إلى النموذج و استبعاد المتغيرات التي تصبح غير مؤثرة بوجود باقي المتغيرات .

¹² : Régis bourbonnais, Econométrie, édition DUNOD, Paris, 7^{ème} édition, 2009, P 273.

¹³ : أ.شبيبي عبد الرحيم و أ.د.بن بوزيان محمد و أ.شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 19.

¹⁴ شبيبي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمّل العجز الموازي والدين العام حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف أ.د.بن بوزيان محمد، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص 240

¹⁵ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.